مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٧٢

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٧/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كنياس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عـُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير غومرسال
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين (S/1994/1308)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

94-87286

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين (S/1994/1308)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين، الوثيقة S/1994/1308.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1994/1305 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة زائير الدائمة لدى الأمم المتحدة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن بعناية في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين (S/1994/1308)، لا سيما تلك الواقعة في زائير. ويشعر المجلس ببالغ القلق للحالة التي يصفها تقرير الأمين العام.

"ويدين مجلس الأمن الأعمال التي يقوم بها زعماء رواندا السابقون وقوات الحكومة السابقة وميليشياتها، والتي ترمي، بالقوة في بعض الحالات، إلى منع عودة اللاجئين في المخيمات إلى الوطن. كما يدين المجلس ما يجري حاليا من تدخل من جانب هذه الجماعات وهؤلاء الأفراد في عملية تقديم الإغاثة الانسانية، ويساوره شديد القلق لأن هذا التدخل قد أدى بالفعل إلى انسحاب بعض الوكالات غير الحكومية المسؤولة عن توزيع الإمدادات الغوثية داخل المخيمات.

"ويثير جزع مجلس الأمن ما يراه من مؤشرات تفيد بأن هذه الجماعات ذاتها، وهؤلاء الأفراد أنفسهم ربما يعدون لغزو مسلح لرواندا. ويشجب المجلس ما يجري من أن الأغذية التي تقوم وكالات الاغاثة بتوزيعها من أجل الأشخاص الموجودين في المخيمات إنما يساء توزيعها، فيما يبدو، تحقيقا لهذه الغاية. ويدين المجلس هذه الأعمال جميعها. وهو يحذر هؤلاء الأشخاص، وكثيرون منهم ربما كانوا متورطين في جريمة إبادة الأجناس وفي انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الانساني الدولي كانت تمارس ضد رواندا في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، من أن أعمالهم هذه لن تؤدي إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على ضمان تقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة. كذلك يشدد المجلس مرة أخرى على مسؤولية البلدان المجاورة عن ضمان عدم استخدام أراضيها لزعزعة استقرار الحالة داخل رواندا.

"ويلاحظ مجلس الأمن ما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من أن الخطوة الأولى نحو التشجيع على إعادة اللاجئين إلى الوطن لا بد من أن تتمثل في جهد أكيد يبذله المجتمع الدولي للحد من تخويف العائدين المحتملين وتحسين الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين ولا سيما تلك الواقعة في زائير. ويعلق مجلس الأمن نفس القدر من الأهمية على ملاحظة الأمين العام التي مفادها أن أي عملية لتحقيق ذلك ستكون بلا طائل اذا لم تبذل، بالتوازي معها، جهود تستهدف تشجيع المصالحة الوطنية والتعمير في رواندا. ويشدد المجلس على حتمية إنعاش العملية السياسية من أجل تأمين إطار لأي إجراء يتخذ لمعالجة مسألة الأمن في المخيمات وإعادة اللاجئين الروانديين الى وطنهم. وينبغي أن يشتمل الاطار على آلية لاقامة حوار مستمر بين حكومة رواندا، وممثلي اللاجئين والأمم المتحدة.

"ويعتبر مجلس الأمن أن الخيارات المعروضة في تقرير الأمين العام تثير مسائل معقدة تتطلب المزيد من الايضاح. ويطلب المجلس الى الأمين العام أن يجري مشاورات مع البلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات بغية تقدير مدى استعدادها للمشاركة في عملية محتملة لحفظ السلم تجري وفقا للأسس المبينة في الفقرات ١٨-٢٥ من تقرير الأمين العام، وبالتحديد لإنشاء مناطق آمنة داخل مواقع المخيمات الكبيرة، مما يوفر شروط السلامة للاجئين في تلك المناطق. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، بيانا تفصيليا لأهداف عملية من هذا القبيل، والقواعد التي تحكم عملها وتكاليفها. كذلك يطلب المجلس الى الأمين العام أن يواصل استكشاف كل السبل الممكنة، حسب الاقتضاء، لمواجهة المشاكل في المخيمات. وسينظر مجلس الأمن مرة أخرى بصورة عاجلة في هذه المسألة على ضوء ما يتلقاه من الأمين العام من معلومات إضافية.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على وضع تقدير يتعلق باتخاذ تدابير أولية، على أساس مؤقت، تهدف إلى توفير مساعدة فورية لقوات الأمن الزائيرية فيما يتعلق بحماية العمليات الإنسانية في المخيمات، بما في ذلك إمكانية وزع خبراء أمنيين من حكومات الدول الأعضاء أو من خلال ترتيبات تعاقدية، وذلك لتدريب قوات الأمن المحلية ورصد أعمالها. ويطلب المجلس أيضا الى الأمين العام النظر فيما يتعين اتخاذه لمعالجة مسألة الأمن في مخيمات اللاجئين في تنزانيا وفي بوروندي. على أن المجلس يشعر بالقلق لأن استخدام قوات الأمن المحلية دون مشاركة دولية قد لا تثبت جدواه كنهج فعال إزاء مشاكل الأمن في المخيمات.

"ويدرك مجلس الأمن أنه في أعقاب الأحداث التي نزلت برواندا فإن الحكومة بحاجة الى مساعدة مالية فورية وكبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتهيئة الشروط الأمنية داخل البلد والحفاظ على القانون والنظام وإقامة العدل وإعادة تأهيل الروانديين اقتصاديا واجتماعيا وتحقيق المصالحة الوطنية بينهم جميعا.

"ويحيط مجلس الأمن علما بوزع ٦٠ من موظفي حقوق الانسان في البلد وبالخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا من أجل تعزيز إعادة إنشاء الادارة المدنية في مختلف أنحاء البلد، ويتطلع الى وزعهم الكامل. كذلك يرحب المجلس بما يجري من وضع إجراءات بالتعاون مع حكومة رواندا كي تبدأ المحكمة الدولية لرواندا المنشأة بموجب القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) أعمالها.

"ويذكر مجلس الأمن الدول بأن الأمين العام قد قام، وفقا للقرار ٩٢٥ (١٩٩٤)، بإنشاء صندوق استئماني يمكن أن يكون قناة مفيدة للمساهمات التي ترمي الى تلبية الاحتياجات الفورية لحكومة رواندا. وهو يدعو المجتمع الدولي الى تقديم الموارد المالية اللازمة لخطة تطبيع الحالة الطارئة في رواندا، ولاجتماع المائدة المستديرة المقبل الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وللنداء الموحد المشترك بين الوكالات.

"ويرحب مجلس الأمن بما يعتزمه الأمين العام من العمل مع منظمة الوحدة الافريقية للتصدي للمشاكل الأوسع نطاقا في المنطقة دون الاقليمية.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الأعمال التحضيرية جارية لعقد مؤتمر اقليمي في المستقبل القريب في بوجومبورا يعنى بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والنازحين في منطقة البحيرات الكبرى، وهو المؤتمر الذي ترعاه منظمة الوحدة الافريقية والذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٧/٤٩. كذلك يحيط المجلس علما برأي الأمين العام القائل بوجوب قيام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، بصورة مشتركة، بعقد مؤتمر أوسع في وقت لاحق للتصدي لجملة من المسائل السياسية وغيرها، بما في ذلك المصالحة الوطنية، من أجل تحديد حلول طويلة الأجل لضمان السلم والأمن والتنمية في المنطقة دون الاقليمية. وبالنظر الى الضرورة الملحة للمضي قدما بالعملية السياسية في إطار استراتيجية شاملة، بما في ذلك اتخاذ ما يلزم من تدابير لكفالة الأمن في المخيمات والظروف داخل رواندا، فإن المجلس يطلب الى

الأمين العام النظر في كيفية التعجيل بالأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1994/75.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥